مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

التداعيات الاستراتيجية للحرب الروسية - الأوكرانية على دول مجلس التعاون الخليجي

إعداد
د. محمد بدري عيد

سلسلة تقارير
تقدير موقف
العدد (١١)

مايو ٢٠٢٢م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

التداعيات الاستراتيجية للحرب الروسية - الأوكرانية على دول مجلس التعاون الخليجي

إعداد
د. محمد بدري عيد

تقدير موقف
العدد (١١)

مايو ٢٠٢٢م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

الكويت ـ ٢٠٢٢م

أُسس **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت** في عام ١٩٩٤، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بشكل دوري بإصدار تقرير «**تقدير موقف**» الذي يسلط الضوء على القضايا الراهنة والمستجدة والتي تهم دولة الكويت والمنطقة. ويهدف هذا التقرير من خلال العرض والتحليل لأبرز القضايا والمستجدات إلى تزويد الباحثين والمهتمين برافد بحثي يساعد في تكوين صورة علمية أشمل حول مختلف القضايا. وكذلك يسعى المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم التوصيات اللازمة لصناع القرار في دولة الكويت بما يحقق أهداف الدولة ومصالحها الاستراتيجية.

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. رشيد العنزي
نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب
مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
رئيس قسم الجغرافيا ـ كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري
قسم المناهج وطرق التدريس ـ كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبدالله محمد الهاجري
عميد كلية الآداب بالإنابة
جامعة الكويت

تمهيد:

مثّل الاجتياح العسكري الروسي لأوكرانيا في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢م حدثاً عالمياً فارقاً، باعتباره أسوأ أزمة أمنية تشهدها القارة الأوروبية على مدار العقود السبعة الأخيرة.

كما أن مجريات هذه الحرب، وما سوف تسفر عنه من نتائج وتسويات، ستنعكس على مستقبل النظام الدولي الراهن، وستشكل ملامح الأمن الأوروبي لفترة زمنية ليست بالقصيرة في المستقبل.

وعلى الرغم من بعدها الجغرافي عن منطقتنا، فإن الحرب الروسية في أوكرانيا تُلقي بتداعياتها الحالية والمستقبلية على الشرق الأوسط والعالم العربي عموماً، وفي القلب منه دول مجلس التعاون الخليجي ومحيطها الإقليمي.

فقد تجاوزت تداعيات هذه الحرب الجوانب الاقتصادية والمالية، ممثلة في تأثيراتها على مستويات أسعار النفط العالمية، وإمدادات الغاز الطبيعي، وسلاسل توريد الغذاء العالمي، إلى تداعيات جوهرية على المستوى الاستراتيجي، لاسيما من منظور المستقبل المتوسط والبعيد.

لذلك، يقدّم مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية من خلال سلسلة «تقدير موقف»، هذه الورقة البحثية التي تسلط الضوء على إرهاصات الأزمة بين روسيا وأوكرانيا، وتطور مسارها خلال الأعوام الأخيرة، حتى

وصلت إلى مواجهة عسكرية، وتستعرض التداعيات المباشرة وغير المباشرة للحرب، وصولاً إلى تقديم ملامح عامة لاستراتيجية خليجية، للتعامل مع عالم ما بعد حرب أوكرانيا.

د. فيصل أبو صليب

مدير المركز

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

التداعيات الاستراتيجية للحرب الروسية - الأوكرانية
على دول مجلس التعاون الخليجي

فهرس المحتويات

رقم الصفحة

- مقدمة ١٥
- **أولًا** - إرهاصات الأزمة الأوكرانية ومسارها (٢٠٢١ - ٢٠٢٢م)..... ١٧
- **ثانيًا** - أزمة أوكرانيا ومستقبل النظام الدولي والأمن الأوروبي..... ٢٥
- **ثالثًا** - مواقف دول الخليج العربي من الأزمة..... ٣٠
- **رابعًا** - تداعيات حرب أوكرانيا على دول مجلس التعاون الخليجي..... ٣٢
- **خامساً** - محددات المسار المستقبلي للحرب..... ٤٨
- **سادساً** - نحو استراتيجية خليجية لما بعد حرب أوكرانيا..... ٥٢
- **سابعاً** - خلاصات استراتيجية..... ٥٤
- خاتمة..... ٥٦
- قائمة المراجع العربية والأجنبية..... ٥٩

مقدمة :

تُشكل الحرب الروسية في أوكرانيا حدثاً مفصلياً، وتاريخاً فاصلاً في أوروبا خصوصاً، والعلاقات الدولية المعاصرة عموماً؛ إذ تُعد أسوأ أزمة أمنية تشهدها القارة العجوز منذ عقود، كما أن لها تأثيرات جوهرية - آنية ومستقبلية - على مستوى النظرية والتطبيق في ميدان السياسة العالمية، وهي التأثيرات الأهم والأعمق والأخطر، منذ نهاية الحرب الباردة في مطلع تسعينيات القرن العشرين.

فقد أنهت هذه «الأزمة - الحرب» التي تبلورت ملامحها النهائية، بالتزامن مع الذكرى الثلاثين لانهيار الاتحاد السوفيتي السابق في ديسمبر عام ١٩٩١م؛ المرحلة الانتقالية التي مر بها العالم بعد هذا التاريخ، وهي مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وفي الوقت ذاته حملت الأزمة الأوكرانية في طياتها إرهاصات عالم مختلف، من حيث هيكل القوة المقبل، وماهية التفاعلات المحتملة بين أقطابه ووحداته، وأنماط السلوك السياسي والاستراتيجي للدول الكبرى، لاسيما في مجال أمنها القومي المباشر، وآليات إدارة الصراع الدولي وطرق تسويتها، بما فيها القوة العسكرية وأسلحة الدمار الشامل، وحدود فاعلية المنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة، في تحقيق السلام والاستقرار الدوليين، وإعادة تقييم جدوى التحالفات الدائمة والمؤقتة في تعزيز الأمن الوطني للدول الصغرى خصوصًا.

بناء على ما تقدم، يجتهد تقدير الموقف هذا في استجلاء تأثيرات الأزمة الأوكرانية، لاسيما الأبعاد ذات الصلة المباشرة على العالم العربي، ودول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص، واستخلاص أبرز العبر الاستراتيجية منها، وصولاً إلى استشراف المسار المستقبلي لهذه الأزمة، واستخلاص نتائج استراتيجية تسهم في بلورة رؤية خليجية مستقبلية، تُسهم في صون أمن واستقرار دول الخليج العربية، وتحقيق مصالحها العليا خلال العقد المقبل.

أولاً ـ إرهاصات الأزمة الأوكرانية ومسارها (٢٠٢١-٢٠٢٢م) :

لم يكن الغزو الروسي لأوكرانيا في الرابع والعشرين من فبراير ٢٠٢٢م، أول عمل عسكري تدخّلي من نوعه، تقوم به موسكو خارج أراضيها، لاسيما في محيطها الجغرافي المباشر، ومجال نفوذها الحيوي، الذي يشكل «الفناء الخلفي» لأمن روسيا القومي.

فثمة سوابق تاريخية لعمليات تدخّل عسكري روسي؛ سواء إبان حقبة الحرب الباردة (كما في اجتياح الاتحاد السوفيتي لكل من : المجر عام ١٩٥٦م، وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨م، وأفغانستان عام ١٩٧٩م، أو حتى فيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وانتهاء المواجهة الأيديولوجية مع الولايات المتحدة، كما في الحرب الروسية في الشيشان بين أعوام ١٩٩٤-١٩٩٦ و١٩٩٩ -٢٠٠٠م ، والحرب في جورجيا عام ٢٠٠٨م، وضم شبه جزيرة القرم التي كانت جزءاً من أوكرانيا عام ٢٠١٤م.

وقد تباينت دوافع كل من هذه التدخّلات العسكرية، وردود الأفعال العالمية عليها، وكذلك نتائجها المباشرة وغير المباشرة، روسياً ودولياً وإقليمياً. غير أن الخوض في تفاصيل هذه الحالات، يخرج عن أهداف وبؤرة اهتمام ورقة تقدير الموقف هذه.

وإجمالاً، تعود إرهاصات الأزمة السياسية - العسكرية بين روسيا وأوكرانيا إلى عام ٢٠٠٨م، حين أعلن حلف شمال الأطلسي «الناتو» أن

أوكرانيا وجورجيا – اللتين كانتا جزءاً من الاتحاد السوفيتي السابق قبل تفككه عام ١٩٩١م– يمكن أن تحصلا على عضوية الحلف، وهو ما اعتبرته روسيا الاتحادية – وريثة الاتحاد السوفيتي – مساساً بأمنها القومي، وتهديداً وجودياً لها؛ إذ إن انضمام هاتين الدولتين المجاورتين، يعني أن حلف «الناتو» سيكون على الحدود الغربية لروسيا .

وكان «الناتو» قد ضم بالفعل إلى عضويته عقب انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩١م، دولاً في وسط وشرق أوروبا، كانت في السابق ضمن الاتحاد السوفيتي، أو جزءاً من مجال نفوذه الحيوي مثل: بولندا، ورومانيا، وبلغاريا، والمجر، وكرواتيا، وسلوفينيا، والتشيك، وسلوفاكيا، ودول البلطيق الثلاث (ليتوانيا، وإستونيا، ولاتفيا). وهكذا زاد عدد أعضاء الحلف من ١٢ عضواً مؤسساً ليصل عددهم إلى ٣٠ حالياً، حيث انضمت (١٤) دولة جديدة إليه، كما يبين الجدول التالي: الذي يوضح تطور عضوية «الناتو» منذ تأسيسه عام ١٩٤٩م، مروراً بالحرب الباردة، وصولاً إلى الوقت الراهن.

جدول يوضح تواريخ عضوية
دول حلف شمال الأطلسي «الناتو» :

أعضاء مؤسسون (١٢)	أعضاء انضموا خلال الحرب الباردة(١٩٥٢ ـ ١٩٩٠م) (٤)	أعضاء انضموا بعد انتهاء الحرب الباردة (١٩٩١م) (١٤)
الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، الدنمارك، إيسلندا، إيطاليا، كندا، لوكسمبوغ، هولندا، النرويج، البرتغال.	اليونان، تركيا، ألمانيا، أسبانيا.	بولندا، التشيك، المجر، بلغاريا، دول البلطيق الثلاث (إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا)، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، ألبانيا، كرواتيا، الجبل الأسود، مقدونيا الشمالية.

(Source: https://www.nato.int/cps/en/natohq/nato_countries.htm)

فمنذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، مثّلت قضية توسيع عضوية «الناتو» ـ ولا تزال ـ محوراً مفصلياً في طبيعة، ومسار، ومستوى، واتجاه العلاقات بين روسيا والغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ويتوقع أن تشكل هذه القضية أحد أهم المحددات، ليس فقط للعلاقات المستقبلية

بين الجانبين، ولكن أيضاً لمستقبل الأمن الأوروبي، والاستقرار العالمي خلال العقد المقبل، على نحو ما أظهرته الأزمة الأوكرانية الراهنة.[1]

والخلاصة ذات الدلالة، التي يمكن استخلاصها من الجدل بشأن توسيع حلف شمال الأطلنطي وبغض النظر عن الهدف الاستراتيجي العام المعلن، والمتمثل في دعم الأمن الأوروبي ـ الأطلسي ـ تتمثل في أن هذا التوسع يستهدف بالأساس « تهديداً روسياً محتملاً «؛ حيث بدا واضحاً أن هناك إجماعاً بين أعضاء الحلف ، سواء المؤيدين أو المعارضين لفكرة التوسيع، على استبعاد ضم روسيا الاتحادية لعضويته، وبغض النظر عن استيفائها الشروط المطلوبة للحصول على العضوية، والتي تعتبر في نهاية المطاف مجرد غطاء رسمي لأهدافٍ عمليةٍ؛ وذلك رغم إعلان قادة «الناتو» : أن أي عضو في برنامج « الشراكة من أجل السلام» – والمنظّمة له روسيا عام ١٩٩٤م– مرشح لعضوية الحلف .

ولا ينكر قادة «الناتو» أن توسيع الحلف يستهدف تحجيم روسيا الاتحادية وتطويقها، واحتواء التهديدات المحتملة من قبلها على المدى البعيد، مبررين ذلك بأن هذا التوسيع يستند إلى استراتيجية دفاعية لا هجومية .

ثم تعقدت الأمور أكثر في عام ٢٠١٤م، حينما تمت الإطاحة بالرئيس الأوكراني السابق الموالي لموسكو فيكتور يانوكوفيتش، بعد ما سمي بـ «الثورة

١ – لمزيد من التفاصيل بشأن قضية توسيع حلف شمال الأطلسي والجدل الروسي – الغربي بخصوصها، انظر: نورهان الشيخ :«العلاقات الروسية – الأوروأطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية»، مجلة «السياسة الدولية، أكتوبر ٢٠٠٧م، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. وحسن أبو طالب: «توسيع الناتو ومستقبل الأمن الأوروبي»، مجلة «السياسة الدولية، يوليو ١٩٩٧م، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
وانظر باللغة الإنجليزية :
James W Morrison, Nato expansion and Alternative Future Secu rity Alignments, (Washington DC:Ü Institute For Ü Notional Strategic Studies, Mc Nair Paper 40, April 1995

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

البرتقالية»، إثر احتجاجات شعبية واسعة في ميدان الاستقلال بالعاصمة كييف .

ودفع هذا الأمر موسكو للتحرك، وضم شبه جزيرة القرم في مارس ٢٠١٤م، كما قدمت الدعم للانفصاليين في منطقتي لوهانسك ودونيتسك بشرقي أوكرانيا.

وترفض روسيا انضمام أوكرانيا إلى «الناتو»، وتشدد على التصدي لأي محاولة لنشر الصواريخ للحلف على الأراضي الأوكرانية، وتطالب الحلف والولايات المتحدة بضمانات أمنية مكتوبة في هذا الصدد.

وتشير الدبلوماسية الروسية في هذا الشأن إلى التعهدات الشفهية، التي قدمتها سابقاً واشنطن للرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين بعدم توسع حلف الأطلنطي.

كما تنوّه موسكو إلى رفضها محاولة الغرب تغيير نتائج الحرب العالمية الثانية، وتقصد بذلك التسويات السياسية التي تمت بعد الحرب، والاتفاقيات المبرمة بشأن الأمن الأوروبي، وأهمها: اتفاقية الأمن والتعاون الأوروبي، التي وُقعت عام ١٩٧٥م في العاصمة الفنلندية هلسنكي، وذلك وفقاً لنص الرسالة التي أرسلتها وزارة الخارجية الروسية إلى نظيرتها الأمريكية؛ والأمانة العامة لحلف شمال الأطلسي، والتي نشرتها وسائل إعلام روسية وغربية عديدة قبيل الغزو الروسي لأوكرانيا.

في المقابل، يرى حلف «الناتو» أن من حقه في حال دعوته أعضاء جُدد لا يجب أن يكون رهينة موافقة أي دولة، بما فيها روسيا، وأن قيام روسيا بحشد ما يزيد على مائة ألف من قوتها المسلحة على الحدود مع أوكرانيا،

ثم قيامها بمناورات عسكرية كبيرة مع بيلاروسيا، يمثل تهديداً لأوكرانيا، خاصةً مع البون الشاسع في القدرات العسكرية بين موسكو وكييف.

وهكذا، تختلط قضايا توسّع حلف الناتو، وضمان الأمن الروسي، والوضع السياسي الداخلي في أوكرانيا، وحماية الأمن الأوروبي في نسيج معقد[٢].

- تجدد الأزمة (خريف ٢٠٢١م- شتاء ٢٠٢٢م):

تصاعدت حدة الأزمة الراهنة مع تكثيف روسيا من حشودها العسكرية قرب الحدود مع أوكرانيا، وفي بيلاروسيا المجاورة والمتحالفة مع موسكو، وذلك منذ خريف (أكتوبر- ديسمبر) عام٢٠٢١م.

ووصفت روسيا هذا الانتشار العسكري بأنه تدريبات دورية، لكن حشد القوات استمر في التزايد حتى وصل إلى نحو ١٩٠ ألف جندي.

وتواترت تحذيرات أجهزة الاستخبارات الغربية من أن هذه الحشود تستهدف شن هجوم على أوكرانيا، مع تفاوت في تحديد توقيت هذا الهجوم، والكيفية التي سيقع بها.

وبعد يومين من الاعتراف الروسي باستقلال جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك عن أوكرانيا، اتخذ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين صباح يوم ٢٤ فبراير ٢٠٢٢م، قرارًا بشن ما وصفها بـ»عملية عسكرية خاصة» لحماية إقليم دونباس، جنوبي شرق أوكرانيا، وعقب القرار شنَّت القوات الروسية

٢ ـ علي الدين هلال:«من تعقيدات الأزمة الأوكرانية»، موقع «العين الإخباري»، / ٢/ ٢٠٢٢م:
https://al-ain.com/article/complexities-ukrainian-crisis

هجُومًا على أهدافٍ متعددةٍ في أوكرانيا، وتضمن ذلك شن هجمات على المدن والمطارات الرئيسية، وعبور قوات وآليات عسكرية روسية الحدود إلى داخل الأرضي الأوكرانية من عدة اتجاهات، لاسيما من الشرق والجنوب.

وحدد الرئيس بوتين أهداف العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا في التالي: ضمان حياد أوكرانيا، وعدم انضمامها إلى حلف «الناتو»، ونزع سلاحها، ومنع حيازتها السلاح النووي مجدداً، و»اجتثاث النازية» منها، وتوفير الحماية لسكان منطقة «دونباس» من «الإبادة الجماعية»[٣].

وقد استدعى الغزو الروسي لأوكرانيا ردودَ فعلٍ عالمية منددّة بالعملية العسكرية، لتداعياتها الخطرة على حالة السلم والأمن الدوليين، وكذلك تداعياتها على حركة التجارة الدولية، وإمدادات النفط وأسعار الطاقة، ما يعكس ملامحَ أزمة عالمية.

وفرضت الولايات المتحدة والدول الأوروبية عقوبات اقتصادية ومالية مشددة على روسيا، تضمنت قطاع الطاقة (النفط والغاز)، وبنوكاً، وشخصيات روسية، بمن فيهم رجال أعمال مقربين من الكرملين، وفصل موسكو من نظام «سويفت» المصرفي العالمي.

٣- خضعت الحجج التي أعلنتها روسيا لما وصفتها بـ»العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا»، للنقاش والتفنيد بحجج مضادة، سواء من جانب مفكرين وسياسيين كبار من أمثال: فرانسيس فوكوياما مؤلف كتاب: «نهاية التاريخ والإنسان الأخير»، أو من جانب محكمة العدل الدولية التي دحضت الحجج الروسية بحجج وأسانيد من القانون الدولي والاتفاقيات والمواثيق الدولية، لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، انظر:
https://www.lepoint.fr/debats/fukuyama-il-est-tout-a-fait-possible-que-poutine-ait-commis-une-gaffe-monumentale2_2466410-2022-02-28-.php
https://www.dw.com/ar/dw-%D%8AA%D%8AA%D%8AD%D%82%9D-82%9D%85%9D%8A%-7D%87%9D8%9A-%D%85%9D%8A%8D%8B%1D%8B%1D%8A7%D%8AA-%D%8A%8D%88%9D%8AA%D8%9A%D%-86%9D%84%9D%8B%4D8-%9%-6D%8A%7D%84%9D%8AD%D%8B%1D%8A%-8D%8B%9D%84%9D%-89%9D%8A%3D%88%9D%83%9D%8B%1D%8A%7D%86%9D8%9A%D%8A7/a60919960-

كما اتخذت دول أوروبية عدة إجراءات عزل دبلوماسي لموسكو، من خلال إعلان دبلوماسيين روس أشخاص غير مرغوب فيهم على أراضي هذه البلدان، فضلاً عن عقوبات رياضية.

وعلى الرغم من هذه الإجراءات العقابية ضد موسكو، فإن إنعام النظر في التصريحات والمواقف السياسية الغربية من المنحنى المتصاعد للعمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا ،يُظهر الملاحظات التالية:

- الحرص على حصر نطاق العمليات العسكرية داخل أوكرانيا، وعدم امتدادها إلى دول الجوار أو شرق أوروبا عموماً.
- تلافي احتمالات خروج الحرب عن السيطرة، على نحو يؤدي إلى اندلاع حرب عالمية، في حال وقوع مواجهة عسكرية مباشرة بين الغرب وروسيا.
- الاستعاضة عن التدخل العسكري المباشر في الحرب، بتقديم الدعم العسكري والمالي لكييف بغرض استنزاف روسيا عسكرياً.
- إبراز الممارسات اللاإنسانية لروسيا خلال الحرب، من خلال تسليط الضوء على ما وصفت بأنها: جرائم حرب، وإبادة جماعية، ومجازر ضد المدنيين في مدن مثل: «بوتشا» و«ماريوبول»، و«ماكاريف» وغيرها.

ثانياً ـ الحرب الروسية في أوكرانيا ومستقبل النظام الدولي والأمن الأوروبي:

١) ـ الحرب ومستقبل النظام الدولي :

يمكن القول بقدر كبير من اليقين أن حرب أوكرانيا ستكون نقطة تحول عالمية كبرى؛ في ضوء تأثيراتها الراهنة والمحتملة على هيكل وطبيعة النظام الدولي، خلال ما تبقى من القرن الحادي والعشرين ،فثمة اتفاق بين باحثي العلاقات الدولية على أن النظام الدولي في مرحلة ما بعد هذه الحرب، سيكون مختلفاً – وإن بدرجات متفاوتة – عما كان سائداً في أعقاب نهاية الحرب الباردة، وأن ثمة نظاماً عالمياً جديداً قيد التشكل، لم تتضح معالمه الرئيسة بعد.

وفي هذا الصدد، كتب الرئيس الشيشاني رمضان قديروف مقالاً بعد ٣ أسابيع من الحرب، تحدث فيه عن»انهيار العالم أحادي القطب»[٤].

من جهة أخرى، أعادت الحرب النقاش مجدداً حول ضرورة إصلاح الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسة، وفي مقدمتها مجلس الأمن وما يتصل بحق الفيتو(النقض).

حتى أن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، وجّه أكثر من نداء إلى الأمم المتحدة لتعليق عضوية روسيا، وإلا فعليها «إغلاق أبوابها بكل بساطة» !

4 - https://al-ain.com/article/collapse-unipolar-world

ومن جهة ثالثة، تشكل الحرب الروسية في أوكرانيا سابقة في العلاقات الدولية، لجهة إمكانية قيام قوة كبرى بالتوسع في مجال نفوذها الحيوي، واحتلال أراضي دول واجتزاء بعضها، بحجة الدفاع عن أمنها القومي، وهذا ربما يتكرر في حالة الصين وتايوان على سبيل المثال، ما يمثّل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

٢) ـ الحرب ومستقبل الأمن الأوروبي:

أدت الحرب الروسية في أوكرانيا، وتداعياتها الراهنة، ونتائجها المحتملة؛ إلى إحداث زلزال في بيئة الأمن الأوروبي، وبنيته، وآلياته، على نحو غير مسبوق منذ نهاية الحرب الباردة[٥].

فمن جهة أولى، سيكون انعدام الثقة في روسيا دائماً، ولأن علاقة الغرب بروسيا كانت لفترة طويلة إحدى ركائز السلام الأوروبي، فإن هذا يعني أن أوروبا يجب أن تعمل على تغيير النهج الذي تتبناه في التعامل مع قضية الأمن، فعلى وجه الخصوص، سيظل جناح الناتو الشرقي، وحدود الاتحاد الأوروبي الشرقية عُرضة للخطر، وهذا يستلزم مستوى أعلى من الحماية العسكرية، وينبغي لهذه المهمة، التي يجب أن يتقاسمها الناتو والاتحاد الأوروبي بالتساوي، أن تحول الاتحاد الأوروبي إلى قوة جيوسياسية[٦].

٥- جوزيب بوريل، الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية : حرب بوتين تتمخض عن أوروبا الجيوسياسية، جريدة «الجريدة» الكويتية، ٧/ ٣/ ٢٠٢٢م.:
https://www.aljarida.com/articles/1646576398914456500/

6 - Joschka Fischer," How the Ukraine War Must Remake Europe","project-syndicat", Mar 2022 ,28, https://www.project-syndicate.org/commentary/eu-strengthen-geopolitical-influence-in-response-to-ukraine-war-by-joschka-fischer03-2022-?barrier=accesspaylog

وقد ترتب على ذلك تحركات لإحياء المشاريع الدفاعية الأوروبية، التي كانت قد انتعشت بعد عام ١٩٩١م، ولعل من أبرز الأمثلة الدالة في هذا الخصوص، الخطة الأمنية والدفاعية للاتحاد الأوروبي المعروفة بـ «البوصلة الاستراتيجية»، التي اعتمدها وزراء دفاع وخارجية الاتحاد خلال اجتماعهم في بروكسل في ٢١ مارس ٢٠٢٢م، أي بعد نحو شهر من الغزو الروسي لأوكرانيا.

وتهدف هذه الخطة إلى تعزيز الأمن والدفاع الأوروبي، وتعزيز «الاستقلال الاستراتيجي» للاتحاد الأوروبي بحلول ٢٠٣٠م، وتتضمن إنشاء قوة استجابة سريعة، يصل قوامها إلى ٥ آلاف جندي، قابلة للنشر بسرعة في حالة حدوث أزمة، على غرار ما شهدته أوكرانيا[٧].

ووفق مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد جوزيب بوريل، فإن خطة البوصلة الاستراتيجية الجديدة للاتحاد، ليست للرد على الحرب في أوكرانيا فقط، بل جعل أوروبا أقوى عسكرياً. ويرى بوريل أن حلف شمال الأطلسي «الناتو» لا يوفر حلًّا للمشكلات التي تواجه الاتحاد الأوروبي.

وفي ضوء هذه التصريحات المهمة، يمكن النظر إلى خطة «البوصلة الاستراتيجية»، باعتبارها خطوة للاستقلال العسكري الأوروبي عن «الناتو»، والمظلة الأمنية الأمريكية، ما يؤشر إلى تغيير جوهري في موازين القوى الدولية، وخريطة التحالفات العالمية، لاسيما الغربية منها.

ومن جهة ثانية، ترتب على الغزو الروسي لأوكرانيا حدوث تطورات، تمثل سوابق للمرة الأولى في تاريخ القارة الأوروبية، على الصعيد العسكري والأمني، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

٧ - بيان وزراء الدفاع والخارجية الأوروبيين في ختام اجتماعهم في بروكسل، وكالة الأنباء الفرنسية (ا.ف.ب): ٢٢/ ٣/ ٢٠٢٢م.

- إقدام ألمانيا على اتخاذ إجراءات غير مألوفة في سياستها الخارجية والدفاعية، من خلال تزويدها أوكرانيا بالأسلحة المضادة للدبابات، وصواريخ أرض - جو، كما خرقت برلين مبدأ نقل الأسلحة إلى مناطق النزاع الساخنة، ما لم يكن هناك حليف لحلف شمال الأطلسي(الناتو) يتعرض للهجوم، وخصصت ميزانية ضخمة تقدر بنحو (١٠٠) مليار يورو، لبناء جيش ألماني قوي خلال السنوات المقبلة.
- تخصيص دول الاتحاد الأوروبي نصف مليار يورو لتوفير أسلحة إلى أوكرانيا، في أول إجراء أوروبي من نوعه لدعم عسكري، خلال نزاع تسبب في أول عملية لجوء ونزوح داخل أوروبا، التي اعتادت استقبال لاجئين من دول العالم الثالث.
- تخلّي دول محايدة مثل سويسرا وفنلندا عن حيادها، ودعمها كييف بالسلاح، أو بالتضييق الاقتصادي على روسيا.
- نشر حلف «الناتو» عناصر من قوة الرد السريع التابعة له، بهدف تعزيز قدراته الدفاعية، والاستعداد للرد سريعاً على أي تطور، وتجنّب أي توسّع للنزاع إلى أراضي الحلف في اتجاه بلدان البلطيق المحاذية أو البلقان؛ لمواجهة الواقع الأمني الجديد في القارة الأوروبية، الناتج عن الحرب الروسية في أوكرانيا.

حيث قال الأمين العام للحلف ينس ستولتنبرغ إنه سيتم تعزيز قوات «الناتو» في الجزء الشرقي من التحالف، وجعله في حال استعداد أعلى، وبمزيد من المعدات الموجودة مسبقاً[٨].

٨ - وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) ووكالة الأنباء الفرنسية (ا.ف.ب)، ١٥/ ٣/ ٢٠٢٢م.

وقد نشر الحلف على جبهته الشرقية أنظمة باتريوت المضادة للصواريخ في بولندا من قبل الولايات المتحدة، وفي سلوفاكيا من قبل ألمانيا وهولندا.

ونوّه الأمين العام للحلف إلى أن «مئات الآلاف من الجنود في حالة تأهب، وأكثر من ١٠٠ ألف جندي أمريكي موجودون في أوروبا.

ومن جهة ثالثة، فإنه في حالة امتداد أمد الحرب لفترة زمنية طويلة، وتحولها لحرب شوارع ومدن وعصابات، ومع دخول المرتزقة إلى ساحة القتال في أوكرانيا؛ حيث تحدثت تقارير عن استعانة موسكو بحوالي ١٦ ألفاً بحسب التصريحات الرسمية الروسية، فإن ذلك ينذر بموجة إرهاب غير مسبوقة في أوروبا، وربما أعلن «داعش» عن فرع جديد له «داعش- أوكرانيا !

وإجمالاً، يبدو أن أوروبا باتت أمام لحظة حاسمة في تاريخها، وخط فاصل زمنياً واستراتيجياً بين مرحلتين، فحرب أوكرانيا ستكون لها نتائج جيوسياسية على القارة الأوروبية، التي ينبغي عليها أن تصبح قوية، وتحمي نفسها بنفسها، وأن تراجع سياساتها، وتحدث تغييراً جذرياً في اتجاه إعادة بناء نظام أمني وسياسي واقتصادي أوروبي جديد.

ثالثاً ـ مواقف دول الخليج العربية من الأزمة الأوكرانية:

تباينت مواقف دول العالم من التصعيد العسكري الروسي في أوكرانيا بين مؤيد ومعارض ومتحفظ، وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد تشكلت مواقفها حيال هذه الأزمة في ضوء مجموعة من المحددات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، يأتي في مقدمتها: العلاقات المتشابكة لدول الخليج مع أطراف النزاع الدائر بين روسيا والغرب، وكون دول مجلس التعاون أكبر مورّد للطاقة في العالم، والموقع الاستراتيجي الحاكم للمنطقة، إضافة إلى علاقات التحالف والشراكة القائمة والناشئة مع القوى الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والصين.

فقد التزمت دول الخليج موقف الحياد من الأزمة، وأعلن الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية د. نايف الحجرف في بيان: أن دول المجلس « تتابع بقلق تطورات الأحداث الجارية في أوكرانيا، وتؤكد تأييدها لكافة الجهود الرامية لحل الأزمة من خلال الحوار والدبلوماسية»، مؤكداً دعمها « للجهود الدولية المبذولة لتخفيف حدة التوتر والتصعيد، والشروع في إجراءات التهدئة، بما يكفل عودة الاستقرار، ويفسح المجال أمام إجراء مباحثات سياسية، تقضي إلى حل سياسي للأزمة»[٩].

٩- وكالة الأنباء السعودية (واس)، ٢٥/ ٢/ ٢٠٢٢م.

وصوتت دول مجلس التعاون الست لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثاني من مارس ٢٠٢٢م، الذي شجب الغزو الروسي لأوكرانيا، وطالب روسيا بوقف القتال فوراً في أوكرانيا، وسحب قواتها العسكرية، وهو القرار الذي أيدته (١٤١) دولة، وعارضته (٣٥)، بينما امتنعت ٥ دول عن التصويت عليه.

وناشدت دول مجلس التعاون الخليجي عبر بيانات وتصريحات على لسان وزراء خارجيتها وكبار مسؤوليها، الأطراف المتصارعة باللجوء إلى الحوار والدبلوماسية لتسوية الخلافات والعمل على حماية الحقوق الإنسانية، ودعمها للجهود التي تؤدي إلى حل سياسي يؤدي إلى إنهائها وتحقيق الأمن والاستقرار.

كذلك، أبدت كل من السعودية وقطر والإمارات استعدادها لبذل الجهود للوساطة بين كل الأطراف في الأزمة الأوكرانية.

رابعاً ـ تداعيات حرب أوكرانيا على دول مجلس التعاون الخليجي:

على الرغم من أن رحى الحرب الروسية في أوكرانيا ما زالت دائرة، إلا إن تداعياتها المباشرة على أقل تقدير، على منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي، وفي القلب منه دول مجلس التعاون الخليجي، بدت واضحة للعيان، لاسيما على الصعيدين: الاقتصادي، والاستراتيجي، وذلك على النحو التالي:

١- التأثيرات الاقتصادية والمالية والتجارية:

أ - على صعيد الطاقة (النفط والغاز الطبيعي):

تعد دول مجلس التعاون الخليجي من بين أبرز منتجي ومصدري النفط والغاز في العالم، ومن ثم فإن أحد أهم تداعيات الحرب الروسية في أوكرانيا على هذه الدول، كان هو قطاع الطاقة بشقيه الرئيسين(النفط، والغاز).

فمن جهة أولى، تأثرت دول الخليج ـ ولو مؤقتاً ـ بشكل إيجابي بارتفاع أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة، خاصة خلال الأيام الأولى للحرب فقد تجاوزت أسعار النفط ١٠٠ دولار للبرميل، للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٤، وتواصلت الارتفاعات القياسية للأسعار خلال الأسابيع الأولى

للحرب، ما أثار مخاوف الدول المستوردة للنفط - كفرنسا والولايات المتحدة مثلاً - من حدوث «صدمة نفطية» جديدة على غرار أزمة الطاقة عقب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م[١٠].

ومن شأن هذه الزيادات الكبيرة في الأسعار أن تنعكس على الميزانيات الخليجية، التي يمثل النفط المصدر الأساس للدخل فيها، كما أنها ستسرّع خطط دول الخليج العربي لتجاوز تداعيات جائحة «كورونا» المستمرة منذ أكثر من عامين.

إلا أن هذا الأثر الإيجابي ربما لا يستمر على المدى الطويل، إذ يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط المتواصل إلى تسريع جهود الدول المستوردة، من أجل استبدال الطاقة التقليدية بمصادر الطاقة المتجددة، التي تُعد أقل كلفة من الناحية الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، يرى مختصون نفطيون، مثل رايان بوول كبير المحللين في «رين إنتلجنس»، أن صعود أسعار النفط نتيجة الحرب في أوكرانيا، قد يكون له جوانب سلبية على دول الخليج العربي؛ معتبراً أنه في حال استمرت الأسعار في الارتفاع، واستمر الحظر الغربي على النفط الروسي، فإن ذلك سيسوّق للطاقة البديلة، وهو ما يعني إزاحة النفط من الواجهة العالمية، وإلحاق الضرر بالعائدات النفطية للدول المنتجة.

لهذا، يؤكد بوول أن من مصلحة الدول الخليجية التحكم بالأسعار، بحيث تبقى في حدود معقولة، وهي ١٠٠ دولار للبرميل كحد أقصى[١١].

١٠- باريس: أزمة الطاقة الحالية «شبيهة» بالصدمة النفطية في ١٩٧٣م، وكالة الأنباء الفرنسية (ا.ف.ب)، ٩/ ٣/ ٢٠٢٢م.

11-. https://www.bbc.com/arabic/60700582

وربما يفسر ذلك ـ جزئياً ـ موقف السعودية والإمارات المتريث في الاستجابة للدعوات الغربية لزيادة سريعة في إنتاج النفط، لاحتواء قفزة في أسعار الخام عقب الغزو الروسي لأوكرانيا؛ حيث تحرص الرياض وأبوظبي على العلاقات مع موسكو للحفاظ على تجمع «أوبك بلس»، الذي بات يلعب دوراً مهماً في الحفاظ على التوازن في أسواق النفط العالمية.

ومن جهة ثانية، شكلت احتمالات وقف إمدادات النفط والغاز إلى الدول الأوروبية مصدر قلق للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، منذ بداية الغزو الروسي لأوكرانيا؛ حيث حرصت واشنطن والعواصم الأوروبية على اتخاذ إجراءات استباقية لتعزيز أمن الطاقة، ومنع حدوث اضطراب واسع في إمدادات الغاز والنفط وأسعاره في السوق العالمية، جرّاء العقوبات التي تفرضها على موسكو.

حيث إن تلك العقوبات ستمنع الدول من شراء الغاز والنفط الروسيين، أو أن تؤدي الحرب إلى منع تدفق الطاقة بسبب مخاطر النقل عبر الأراضي الأوكرانية، أو عبر البحر الأسود إلى أوروبا؛ وبذلك فإن الحرب في أوكرانيا فتحت آفاقاً اقتصادية وتجارية لبعض دول مجلس التعاون الخليجي المنتجة والمصدرة للغاز ـ وفي مقدمتها: قطر – للتوسع في مبيعات الطاقة إلى الغرب، إذ تعد قطر ثالث أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم، بعد كل من روسيا وإيران على الترتيب.

وعلى الرغم من إبداء مرونة من قبل الدوحة لجهة تزويد أوروبا بقدر من احتياجاتها من الغاز الطبيعي، إلا أن الدوحة حرصت على عدم الظهور بمظهر المنافس أو المزاحم لروسيا في هذا المضمار.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

فقد أوضح وزير الطاقة القطري سعد الكعبي في الآونة الأخيرة: أن كميات الغاز الطبيعي المسال الجديدة مخصصة للعملاء في آسيا وأوروبا، لكنه شدد في الوقت ذاته على أنه لا توجد دولة قادرة على أن تكون بديلاً لروسيا، فيما يخص إمدادات الغاز للقارة الأوروبية[١٢].

أضف إلى ذلك: أن هذا الأمر سوف يستغرق وقتاً للتفاوض، ويتطلب بنية تحتية جديدة لاستقبال ناقلات الغاز الطبيعي المسال القطرية.

والأهم من ذلك، هو حرص قطر على الحفاظ على توازن دقيق في موقفها من الأزمة الأوكرانية وتداعياتها، وعدم الإضرار بعلاقاتها المستقرة مع موسكو من جهة، وشراكتها الاستراتيجية مع واشنطن من جهة أخرى.

ومن ثم، كان تأكيد الدوحة بطريقة غير مباشرة، أنها لن تضطلع بمهمة المُزود البديل للغاز الروسي، الذي يمثل ما بين ٤٠ : ٥٠٪ من واردات الغاز لدول القارة الأوروبية، ويشكل مصدراً حيوياً للدخل القومي لروسيا، ناهيك عن كونه سلاحاً جيواستراتيجياً في يد موسكو بمواجهة الضغوط الغربية عليها.

ومن جهة ثالثة، يُتوقع أن تؤثر العقوبات الاقتصادية والمالية الغربية المشددة المفروضة على روسيا، بما في ذلك إزالة البنوك الروسية الرئيسة من نظام «سوفت» المالي، واتخاذ إجراءات ضد البنك المركزي الروسي، وحظر المعاملات التجارية بالدولار، بشكل مباشر على حجم التجارة البينية، بين دول الخليج العربي وروسيا، وإن كان بشكل نسبي ومؤقت.

١٢- وكالة «رويترز» للأنباء، ٢٠/ ٣/ ٢٠٢٢م.

ب. على صعيد الأمن الغذائي:

أثرت الحرب الروسية في أوكرانيا منذ اندلاعها في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢م، والعقوبات الغربية التي فُرضت على موسكو بشكل كبير: على خطوط الإمداد، وسلاسل توريد السلع الغذائية الحيوية العالمية، التي قفزت أسعارها إلى أرقام غير مسبوقة، ووصلت في زيادتها إلى ٨٠٪، على الرغم من ارتفاعها أساساً منذ بدء جائحة فيروس «كوفيد١٩».

وكانت منطقة الشرق الأوسط، وفي القلب منها دول مجلس التعاون الخليجي- التي تعتمد على استيراد موادها الغذائية بشكل شبه كامل - الأكثر تأثراً بتداعيات الحرب، في مجال تجارة السلع الغذائية والمواد الزراعية، حيث يعد طرفاً الحرب - روسيا وأوكرانيا - من أكبر منتجي ومصدري الحبوب (خصوصاً القمح والذرة)، والزيوت النباتية، والأسمدة في العالم.

ووفقاً لبيانات منظمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، تنتج روسيا وأوكرانيا معاً ١٤٪ من القمح العالمي، وتمثلان مصدر ٣٠٪ من صادراته العالمية، وتعتبر روسيا أكبر مصدر له عالمياً بينما تعد أوكرانيا خامس أكبر مصدر للقمح في العالم، ويُطلق عليها «سلة خبز أوروبا».

ويُعد البَلَدان من المنتجين الكبار لزيت الذرة، وزيت عباد الشمس، وروسيا هي أكبر مصدر للأسمدة التي تستخدم في الزراعة، كما أن خُمس الصادرات العالمية من الذرة تأتي من منطقة البحر الأسود[١٣].

وقفزت أسعار المواد الغذائية على مستوى العالم، إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق، قبل اندلاع الصراع في أوكرانيا، حيث بلغ متوسط مؤشر

13 . http://www.amis-outlook.org/news/detail/en/c/342591/

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

«الفاو» لأسعار الغذاء ١٤٠,٧ نقطة في فبراير ٢٠٢٢م، بزيادة ٣,٩٪ عن يناير ٢٠٢٢م، أي قبل اندلاع الحرب، وبنسبة ٢٠,٧٪ عن نفس الفترة من عام ٢٠٢١م، الذي شهد أوج اشتداد جائحة «كورونا».

وواصل مؤشر أسعار السلع الغذائية لدى «الفاو» ارتفاعه إلى أعلى المستويات، منذ بدء العمل به في عام ١٩٩٠م[١٤].

وتتوقع منظمة «الفاو» أن تؤدي الحرب في أوكرانيا إلى ارتفاع أسعار القمح فيما بين ٨,٧٪، إذا توقفت قبل منتصف العام الجاري، و٢١,٥٪ في حال استمرارها لشهور طويلة.

وتتوقع المنظمة الأممية المتخصصة أيضاً أن تزيد أسعار الذرة بنسب تتراوح بين ٨,٢ و١٩,٥٪، والحبوب الخشنة الأخرى سترتفع أسعارها بنسب بين ٧: ١٩,٧٪، والبذور الزيتية بنسب تتراوح بين ١٠,٥ إلى ١٧,٩٪ وفقاً لمدى استمرار الحرب[١٥].

وتزداد خطورة تداعيات الحرب على الأمن الغذائي على المدى الطويل، في ضوء اعتبارين رئيسيين، هما:

- إحجام كل من روسيا وأوكرانيا عن تصدير سلع رئيسة إلى الخارج حتى نهاية ٢٠٢٢م على أقل تقدير، ما يعني قلة العرض، ومن ثم مزيداً من ارتفاع الأسعار، وتقلبها المستمر، مع الطلب المتزايد عالمياً.

فقد أعلنت الحكومة الأوكرانية في ٩ مارس ٢٠٢٢م فرض حظر على تصدير: القمح والشوفان والذرة البيضاء، والقمح الأسود، والسكر،

14 . https://www.fao.org/giews/food-prices/ar/

15 . https://www.fao.org/3/ni778ar/ni778ar.pdf
https://www.fao.org/in-focus/ar/

والماشية الحية، واللحوم وغيرها من المنتجات خارج البلاد؛ وذلك لضمان توافر الاكتفاء الذاتي للمواطنين الأوكرانيين وسط تواصل الحرب.

- تسييس روسيا لقضية «الغذاء»، حيث قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال اجتماع لدعم القطاع الزراعي في بلاده في الخامس من إبريل ٢٠٢٢م، إن موسكو ستكون أكثر تحوطاً في تصدير المواد الغذائية، خاصة إلى الدول التي تنتهج سياسة معادية لروسيا[١٦].

٢- التأثيرات الاستراتيجية:

يتمثل الجانب الأكبر من التأثيرات الاستراتيجية للحرب الروسية في أوكرانيا، في المدى البعيد، وذلك على النحو التالي:

أ) احتمال الإضرار بعلاقات الشراكة والتعاون مع الولايات المتحدة وروسيا:

تخشى دول مجلس التعاون الخليجي - شأنها في ذلك شأن بقية دول المنطقة - من أن يؤثر إطالة أمد الحرب، سلباً على علاقاتها مع كل من الولايات المتحدة وروسيا.

وتحاول معظم دول المنطقة التزام موقف الحياد من الأزمة بين روسيا وأوكرانيا، في مسعى منها للحفاظ على علاقات متوازنة مع هاتين الدولتين.

والجدير بالملاحظة والذكر في هذا المقام، أن الحرب في أوكرانيا تعد أزمة كاشفة للتحولات التي شهدها النظام الدولي باتجاه تعدد القوى، وفي حال نجاح روسيا في إدارتها وفرض إرادتها؛ سيكون على العديد من دول الإقليم مراجعة سياساتها، نحو توجهات أكثر توازناً وانفتاحاً على القوى الدولية العائدة والصاعدة، لاسيما: روسيا والصين.

١٦- موقع «روسيا اليوم» الإخباري، ووكالة «رويترز» للأنباء، ٥/ ٤/ ٢٠٢٢م.

ب). المخاوف من اضطرابات اجتماعية تهدد أمن واستقرار بعض دول الجوار:

قد يترتب على تداعيات الأمن الغذائي ما يهدد بتفاقم الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في بعض دول الشرق الأوسط، ومن ثم يقود إلى اضطرابات أو احتجاجات شعبية، تؤثر على حالة الاستقرار والأمن في هذه الدول، التي بعضها تشكل دول جوار مباشر لدول مجلس التعاون الخليجي.

فقد كانت العراق من أولى الدول التي خرجت فيها احتجاجات على ارتفاع الأسعار، عقب أسبوع واحد من الحرب في أوكرانيا.

وقد أطلق البنك الدولي تحذيرا في ١٤ إبريل ٢٠٢٢م، من أن تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا ستكون بعيدة المدى، وبما يتجاوز زيادة انعدام الأمن الغذائي، ما يعني تزايد مخاطر حدوث اضطرابات اجتماعية وأزمات في دول الشرق الأوسط، خاصة الدول الهشة، والمتأثرة بالصراعات وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وذلك على خلفية ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة بسبب الحرب، منوّهاً إلى أن المنطقة تعاني منذ أكثر من عامين من تداعيات جائحة)كوفيد ١٩)[١٧].

ج). احتمال تعطيل جهود حل الأزمات الإقليمية المزمنة:

ثمة مخاوف من أن تؤدي التوترات بين موسكو والدول الأوروبية والولايات المتحدة، إلى تعطيل مساعي حل عدد من الأزمات المتفاقمة في المنطقة، لاسيما في الحالة السورية، التي تشهد انخراطاً عسكرياً وسياسياً لروسيا بشكل مكثف منذ سبتمبر، وكذلك الحال بالنسبة للحرب في اليمن.

17. https://www.imf.org/ar/News/Articles/15/03/2022/blog-how-war-in-ukraine-is-reverberating-across-worlds-regions031522-

د). التداعيات على مفاوضات البرنامج النووي الإيراني:

برزت مؤشرات لانعكاسات سلبية محتملة للحرب في أوكرانيا، على المسار المستقبلي للبرنامج النووي الإيراني، إذ عمدت روسيا إلى الربط بين العقوبات الغربية المفروضة عليها من جهة، وبين محادثات فيينا الهادفة إلى إحياء الاتفاق النووي المبرم بين طهران والقوى الكبرى من جهة أخرى في يوليو عام ٢٠١٥م.

ومن جهة أخرى، فإن الارتفاع في أسعار النفط، قد يدفع الولايات المتحدة إلى إتمام سريع للاتفاق مع إيران؛ حتى يتسنى للأخيرة استئناف إنتاجها من النفط، وزيادة العرض، على النحو الذي يسهم في كبح جماح الأسعار المرشحة لمزيد من الارتفاع، ولهذا انعكاسات مهمة على الدور الإيراني في العديد من قضايا المنطقة، وتوازنات القوى في منطقة الخليج، والإقليم بصفة عامة.

ويعزّز هذا التوجه انشغال القوى الكبرى بالأزمة الأوكرانية، وقد يؤدي إلى حالة من الفراغ الدولي؛ الأمر الذي يترك مساحة أكبر للقوى والتوازنات الإقليمية، في مدى واسع من قضايا الإقليم، ويتيح فرصاً مهمة، شريطة جاهزية الرؤية والأدوات للتعامل الفعال، وتحريك دفة هذه القضايا في الاتجاه المرغوب.

هـ). احتمال توسيع هامش المناورة للدول المتوسطة والصغرى:

ربما تشكل هذه الأزمة فرصة إيجابية للدول المتوسطة والصغرى - كما هو حال دول مجلس التعاون الخليجي - حيث إنها تؤسس لمرحلة جديدة للسياسة الدولية في ما بعد الحرب الباردة، ما يعني عودة نظام التعددية

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

القطبية للنظام الدولي، وهو ما يوفر مرونة وهامش حركة أكبر للدول المتوسطة والصغرى في صنع سياساتها الخارجية، إلا أن ذلك سيبقى رهناً بمستقبل الدور الروسي في العالم والمنطقة بعد انتهاء الحرب، ومدى قدرتها على إدارة الأزمة وتداعياتها، لاسيما ما يتصل بتجاوز العقوبات الغربية، والعزلة الدولية بأقل قدر من الخسائر، وفي أسرع وقت ممكن[١٨].

و). إعادة تقييم مصداقية الولايات المتحدة كحليف استراتيجي:

أثارت الحرب الروسية في أوكرانيا، وردود الفعل الغربية عموماً – والأمريكية تحديداً – تجاهها، العديد من التساؤلات حول مدى مصداقية واشنطن في توفير الحماية لحلفائها، لاسيما من الدول الصغرى، إذا ما تعرضت لعدوان أو تهديد من قوة كبرى، دولية أو إقليمية.

فقد أثار الموقف الأمريكي من الغزو الروسي لأراضي أوكرانيا، قلقاً استراتيجياً واقعياً ومشروعاً لدى حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، إذ إن الأزمة وضعت مصداقية مظلة الحماية العسكرية الأمريكية في اختبار حرج.

فمن أبرز القضايا التي تستحق التوقف أمامها ملياً؛ لما لها من دلالات عميقة لدول مجلس التعاون الخليجي- والدول العربية عموماً – على الصعيد الاستراتيجي، هي قضية العلاقة بين القوى الدولية العظمى أو الكبرى مع حلفائها من الدول المتوسطة والصغرى، لاسيما في حالة تعرض الأخيرة لتهديدات وجودية تمس استقلالها وسيادتها، ووحدة أراضيها، وسلامتها الإقليمية.

18. " Foregin Policy ": " Putin's War Has Middle Eastern Countries Hedging Their Bets ", https://foreignpolicy.com/04/03/2022/russia-war-ukraine-middle-east-iran-nuclear-deal/

فعلى الرغم من كثافة التحذيرات الاستخباراتية والعسكرية والسياسية الغربية، والأمريكية خصوصاً، من الغزو الروسي للأراضي الأوكرانية، منذ شهر ديسمبر الماضي، وتأكيد واشنطن والعواصم الأوروبية الكبرى على دعم كييف، ومساندتها بكل ما تستطيع، إلا أن السلوك الغربي على الأرض منذ بداية الغزو الروسي - وحتى الآن - لم يكن على مستوى التوقعات التي عكسها الخطاب السياسي، بل جاء مخيباً لأمال أوكرانيا، التي أعربت عن صدمتها من اقتصار رد الفعل الغربي على مجرد فرض عقوبات جزئية على موسكو، متحسرة على أنها تكابد في الدفاع عن نفسها، فيما الدول الحليفة الكبرى لا تزال تنظر إليها من بعيد!

بل إن الموقف الغربي والأمريكي كانا موضع انتقاد واسع وكبير من بعض أعضاء حلف شمال الأطلسي «الناتو» نفسه، ووصفت دول أعضاء في الحلف موقفه، وموقف الإدارة الأمريكية إزاء الغزو الروسي لأوكرانيا، بأنه يفتقر إلى الحزم والحسم، ويتسم بالميوعة غير المبررة، وأن كل ما تقدمه واشنطن و«الناتو» لكييف لا يتجاوز حد التعاطف والإدانات وإسداء النصائح، بما لا يتناسب مع علاقات التعاون والتضامن، والترابط مع أوكرانيا.

وفي هذا الصدد، نوّهت مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية إلى الضمان الذي كانت قد أعطته الولايات المتحدة لأوكرانيا عام ١٩٩٤م، مقابل تخليها عن أسلحتها النووية التي ورثتها عن الاتحاد السوفيتي السابق، ثم رفضها الآن الاستجابة لكييف بفرض حظر جوي يحميها من الضربات الروسية.

ونوّهت الدورية الأمريكية ذائعة الصيت إلى أن هذا الموقف سيجعل الأوروبيين يعيدون النظر في استراتيجيتهم الأمنية، حيث بدا أن حلف «الناتو» بقيادة واشنطن لم يعد مظلة أمنية كافية لتحقيق الأمن الأوروبي[١٩].

تؤكد مجريات الأزمة الأوكرانية، لاسيما منذ بدء الغزو الروسي فجر الخميس ٢٤ فبراير الجاري، صدق مقولات النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، والتي قوامها: القوة، والمصلحة القومية للدول.

كما تؤكد هذه الأزمة الأسس التي تنشأ بموجبها التحالفات على اختلاف أنواعها وتوجهاتها، بما فيها تلك التي تكون بين القوى الدولية العظمى و/ أو الكبرى وغيرها من الدول المتوسطة والصغيرة والصغرى في هيكل النظام الدولي القائم.

إذ تنخرط القوى العظمى ما هو حال الولايات المتحدة الأمريكية حالياً – وكذلك القوى الكبرى، مثل الترويكا الأوروبية (بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا)، في تشكيل تحالفات مع الدول الأقل منها في تراتيبية النظام العالمي، من منطلق المصالح القومية لهؤلاء الكبار ومقدار المكاسب الاستراتيجية التي يُرجح أن تحصل عليها، سواء في الوقت الراهن أو على المدَيَين المتوسط والبعيد.

ويفترض أن يكون المنظور ذاته هو الحاكم لرؤية وسياسات الحلفاء الأقل في الطرف الآخر، من دون الانخداع بالشعارات الرنانة والمقولات «الفخيمة» التي تطلق القوى العالمية لتغليف مصلحتها القومية بغلاف من

19 . Stephen M. Walt:" It's Time to Fold America's Nuclear Umbrella", "Foreign Policy" Magazine, March 2021 ,23, https://foreignpolicy.com/23/03/2021/its-time-to-fold-americas-nuclear-umbrella/ Joseph S. Nye:" Would the US nuclear umbrella have protected Ukraine from Putin?", "The Strategist", Australian Strategic Policy Institute (ASPI), 3 Mar 2022, https://www.aspistrategist.org.au/would-the-us-nuclear-umbrella-have-protected-ukraine-from-putin/

«الكريما الاستراتيجية» من قبيل: التعاون الاستراتيجي، والشراكة التي لا تتبدل..إلخ.

ونتيجة لهذه «السذاجة الاستراتيجية» - إن جاز لنا التعبير- يظن الحلفاء «الصغار» أو «الضعفاء»، أن القوى العظمى أو الكبرى ستوفر لهم الحماية الكاملة والفورية في حال التعرض لأي تهديد، ظناً بوجود ما يمكن أن نطلق عليه «الأمومة السياسية أو الاستراتيجية» للقوى الكبرى المتولدة عن وجود مصالح و/ أو مكاسب لها لدى هؤلاء الحلفاء، ناسين أو ربما غير مدركين أن المصالح تتغير وتتبدل، كما أن المكاسب ذات أوزان نسبية متباينة حسب الزمن، وتبعاً للمعيار الجيواستراتيجي العام المرن، وليس مجرد الوضع الاستراتيجي شبه الثابت.

لقد أظهرت الأزمة الأوكرانية، أنه لا وجود في حلبة السياسة الدولية لـ«الأمومة السياسية أو الاستراتيجية»، والتي تشير لعلاقة الحماية التي يمكن أن توفرها قوة عالمية كبرى لحليف أو حلفاء يفتقرون لمقومات وقدرات القوة العسكرية الشاملة..

ويمكن أن نفسر ذلك- جزئياً- بأن علاقات التحالف تقوم أساساً على المصلحة المتبادلة، وإن لم تكن متوازنة، بمعنى قد يحصل أحد أطراف التحالف على مكاسب أكثر قليلاً أو كثيراً من الآخرين.

واستناداً لعدم التوازن داخل بعض التحالفات، فإن الحلفاء من منظور القوى الكبرى أو المهيمنة، ليسوا سواءً، وليسوا متساوين في مدى توفير الحماية، أو حتى التعاون والتنسيق السياسي والأمني والاستخباراتي والاقتصادي وغيره.

ففي قاموس القوى العظمى والكبرى لا وجود لـ:» كُليش كان» لأن هذه الدول تقيس بمقياس المصالح، الذي رمانة ميزانه المصلحة و/ أو القوة، حيث أن «أبو قرش غير أبو قرشين».

ووفق ذلك، تصنف القوى العظمى والكبرى حلفاءها إلى عدة مستويات أو فئات (أ، وب، وج ..إلخ)، حتى وإن لم يعلن عن ذلك، لكنه يكون معلماً ومتداولاً بالضرورة في دوائر الاستخبارات وصنع القرار في العواصم الكبرى.

كما أن مصالح القوة الكبرى تأتي أولاً وتالياً وثالثاً بل وعاشراً، ثم بعد ذلك يكون النظر في إمكانية تحقيق مصالح الحليف حسب تصنيفه وأهميته، ومدى الحاجة الراهنة أو المستقبلية إليه.

ويمكننا ملاحظة كل ذلك في الحالة الأوكرانية، بدون بذل عظيم جهد.

فمع اقتراب الغزو الروسي وعقب حدوثه، شدد كبار المسئولين السياسيين والعسكريين الأمريكيين على أن الدعم المقدم لأوكرانيا لن يتضمن إرسال قوات أمريكية من أي نوع إلى هناك، ولا حتى مستشارين عسكريين. وعمدت واشنطن إلى تسريب رسالة بعث بها نواب جمهوريون وديمقراطيون إلى الرئيس جو بايدن، اشترطت حصوله على موافقة الكونغرس قبل إرسال أية قوات قتالية إلى أوروبا.

وتهدف الولايات المتحدة من وراء ذلك إلى تجنب الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع روسيا، بسبب التكلفة الكارثية لذلك على المصالح الأمريكية القومية.

وقد كان الرئيس جو بايدن – الذي يواجه اختباراً داخلياً مهماً، ممثلاً في انتخابات التجديد النصفي للكونغرس في نوفمبر ٢٠٢٢م- أكثر

وضوحاً، حين صرح لإحدى قنوات التلفزة الأمريكية عشية الغزو الروسي، قائلاً: إنه إذا تبادل الأمريكيون والروس إطلاق النار، فإن ذلك يعني حرباً عالمية لا ترغب فيها الولايات المتحدة، ولن تكون في صالحها.

ومن ثم، نجد أن «المصلحة الأمريكية» كان لها الأولوية على حماية حليف، ينتمي لنفس المعسكر الأيديولوجي الغربي.

الأمر نفسه عبّر عنه وزير القوات المسلحة البريطانية جيمس هيبي، الذي صرح بعد ساعات من الاجتياح الروسي لشرق أوكرانيا، بأن القوات البريطانية وقوات «الناتو» يجب ألا تلعب دوراً نشطاً في الصراع الدائر بأوكرانيا بعد الغزو الروسي.

وقال هيبي في جلسة طارئة أمام مجلس العموم عقب الغزو الروسي لأوكرانيا: إنه «يجب علينا جميعاً أن نكون واضحين في هذا المجلس إزاء مخاطر سوء التقدير، وكيف يمكن أن يصبح ذلك وجودياً بسرعة كبيرة، إذا أخطأ الناس في الحسابات، وتصاعدت الأمور بلا ضرورة»؛ في إشارة واضحة إلى ضرورة عدم المواجهة العسكرية مع روسيا.

كذلك، أبدت دول أوروبية عديدة، في مقدمتها ألمانيا تردداً في اتخاذ قرار بفصل روسيا من نظام «سويفت» المالي العالمي، كجزء من حزمة عقوبات أكثر إيلاماً لموسكو.

ويُعزى ذلك إلى حرص برلين على عدم قطع «شعرة معاوية» مع روسيا، حيث توجد معها استثمارات ومشروعات مشتركة في مجال الطاقة والغاز الطبيعي تحديداً، لاسيما خط «نورد ستريم٢».

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

والأمر ذاته ينطبق على تركيا، العضو في حلف «الناتو»، حيث رفضت طلب أوكرانيا بإغلاق مضيقي البوسفور والدردنيل، اللذين يربطان البحر المتوسط بالبحر الأسود في وجه روسيا بموجب اتفاق ١٩٣٦م.

ومرد ذلك بكل تأكيد هي المصلحة القومية التركية، حيث تتعاون أنقرة مع موسكو في مجالي الدفاع والطاقة، وفي مقدمة ذلك سعي تركيا الحثيث للحصول على المنظومة الصاروخية الروسية المتقدمة «إس-٤٠٠»، وتهديدها لواشنطن بمزيد من التقارب مع موسكو، ما لم يتم إتمام صفقة بيعها طائرات «إف٣٥».

ولذلك، اتهم الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي الحلفاء الغربيين، بما وصفه بـ«ممارسة السياسة» في وقت تتقدم فيه القوات الروسية نحو كييف.

خامساً ـ محددات المسار المستقبلي للحرب:

يتوقف طول أو قصر أمد الحرب الحالية في أوكرانيا على عدة محددات، يمكن إيجازها في التالي:

١ . قدرة المقاومة الأوكرانية على الأرض، ضد القوات الروسية التي تفوقها عتاداً وسلاحاً.

٢ . نجاح أو فشل محادثات السلام المباشرة بين كييف وموسكو، برعاية أطراف ثالثة، مثل: تركيا.

٣ . مدى تأثر الداخل الروسي، سياسياً وأمنياً، بارتدادات التطورات العسكرية الميدانية.

٤ . مدى فاعلية العقوبات الغربية على روسيا، إذ لا تزال فاعلية العقوبات موضع تشكيك بوجه عام، وفقاً للخبرة التاريخية لاستخدام هذه الأداة عالمياً.

وبين عامي ١٩٥٠ و٢٠١٩م فرضت عقوبات في سياق ١١٠١ نزاع بين دول، بحسب منظمة «قاعدة بيانات العقوبات في العالم[٢٠]».

The Global Sanctions Data Base (GSDB)

20 . https://www.globalsanctionsdatabase.com/

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

فالعقوبات فعالة جداً في الأضرار الاقتصادية التي تتسبب بها، أما على صعيد النجاح السياسي، فإن مستوى الفاعلية يراوح بين ٣٠ و٤٠٪»، كذلك يصعب قياس فاعليتها بدقة، لأنها غالباً ما تترافق مع تدابير أخرى.

ووفقاً لخبراء اقتصاديين وماليين، فإن التأثير الأقصى للعقوبات لن يظهر إلا بعد أسابيع أو أشهر أو حتى سنوات، كما أنها تكون فعالة في أقل من ثلث النزاعات، وعادة عندما يكون البلد المستهدف صغيراً[٢١].

وفي الحالة الروسية، فإن موسكو لديها القدرة على امتصاص صدمة العقوبات، فقد ساعد احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي الروسي (٦٤٣,٢ مليار دولار في ١٨ فبراير من العام الجاري)؛ على امتصاص الصدمة الأولى للعقوبات على مستوى الاقتصاد الكلي، واتخذت روسيا خطوات عدة لتخفيف تداعيات استبعادها من نظام «سويفت»، وتفعيل نظام الدفع الخاص بها «إس بي إف إس» (SPFS)، ليس فقط في التحويلات المحلية، لكن للمتعاملين في الخارج، خاصة أنه مرتبط بنظام البنوك في الصين، وإجراء التحويلات المالية باستخدام أنظمة أخرى، ومنها على سبيل المثال، نظام «كروس بوردر» الصيني للتحويلات المالية. ومع إعلان شركة «ماستركارد» وشركة «فيزا» تعليق خدمات بطاقاتها البنكية في روسيا، بدأت البنوك الروسية في الاعتماد على النظام الصيني للمدفوعات «UnionPay» في إصدار البطاقات، وهو نظام معمول به في ١٨٠ دولة[٢٢].

وعلى الرغم من ذلك، فإن المحصلة النهائية هي أن روسيا ستخرج خاسرة استراتيجياً من الحرب، حيث سيتم عزلها عن النظام المالي العالمي، وخنقها تجارياً واقتصادياً.

٢١- . وكالة الأنباء الفرنسية (ا.ف.ب)، ١٢/ ٤/ ٢٠٢٢م.
٢٢- المرجع السابق.

وفي تقديرنا أن روسيا سوف تحصر عمليتها العسكرية في شرق أوكرانيا، أي في منطقة «دونباس»، بحيث تنشئ حزاماً أمنياً أو منطقة أمنية عازلة مع أوكرانيا.

وربما يتم ضم ما يعرف بـ«جمهوريتي لوهانسك ودونيتسك» إلى الاتحاد الروسي، وثمة احتمال آخر بأن تختار المنطقتان الاندماج معاً، وإعلان قيام دول جديدة في شرق أوكرانيا تحت اسم «نوفو- روسيا أو روسيا الجديدة»، بحسب بعض الترجيحات الروسية غير الرسمية.

السيناريو المرجح، حتى مع انتهاء الحرب الروسية الراهنة في أوكرانيا، أن العالم سوف يستمر في حرب باردة دائمة خلال العقود المقبلة.

كما يُتوقع تزايد سباق التسلح الدولي التقليدي وفوق التقليدي، وحتى النووي خلال السنوات المقبلة. وثمة مؤشرات قوية تعزز هذا الاستنتاج، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- قيام دول لم تكن مهتمة بالتسلح العسكري، بتحديث جيوشها، وزيادة ميزانيتها العسكرية، وتطوير تسليحها، والأمثلة البارزة والنادرة، وغير المسبوقة في هذا الصدد هما: اليابان، وألمانيا.

إذ يعتزم الجيش الألماني شراء ٣٥ مقاتلة أمريكية من طراز «اف ٣٥» من شركة «لوكهيد مارتن» و١٥ مقاتلة «يوروفايتر»، ضمن مجهود ضخم لتحديث القوات المسلحة، قررته الحكومة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا[٢٣].

وأعلنت اليابان عن خطة لزيادة ميزانيته الدفاعية إلى ٢ ٪ من الناتج الإجمالي المحلي في غضون نحو السنوات الخمس المقبلة، وذلك ارتفاعاً من

٢٣- وكالة الأنباء الفرنسية (ا.ف.ب)، ١٢/ ٣/ ٢٠٢٢م.

النسبة الحالية البالغة ٢٤ , ١٪ لتكون متساوية مع النسبة التي تسعى إليها الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو).

كما تعتزم طوكيو تعدي استراتيجية الأمن القومي، ووثيقتين أمنيتين أخريين بحلول نهاية العام الحالي ٢٠٢٢م[٢٤].

24 . https://www.japantimes.co.jp/news/16/04/2022/national/japan-defense-spending-ldp2-/

سادساً- نحو استراتيجية خليجية لما بعد الأزمة الأوكرانية:

نقترح أن تتضمن هذه الاستراتيجية الخليجية ما يأتي:

- استمرار سياسة الحياد والتوازن إزاء الأزمة على المستوى السياسي، وعدم التخندق مع طرف ضد آخر، وذلك بالنظر إلى العلاقات الاستراتيجية، والمصالح الحيوية التي تربط دول المنطقة بكل من موسكو وواشنطن.

حيث يجدر بدول مجلس التعاون أن تستمر في التعامل مع الأزمة بحذر بالغ ومتوازن، بحيث تحمي مصالحها الوطنية المتشابكة مع أطراف الأزمة، مع إمكانية القيام بدور نشط على الصعيد الدبلوماسي.

- بلورة رؤى، وتبني سياسات واقعية مرنة لمستقبل علاقات التعاون والشراكة والتحالف مع القوى الكبرى في المنطقة، خاصة روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، خلال العقد المقبل على أقل تقدير؛ إذ من المتوقع أن تؤثر نتائج الحرب الحالية على مستقبل أدوار هذه القوى.

- إعادة تقييم في ماهية وآليات علاقات دول مجلس التعاون الخليجي، فرادى ومجتمعة، مع القوى الدولية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، والعمل على بناء شراكات وتحالفات بديلة و/ أو رديفة، بما يضمن حماية المصالح العليا لدول الخليج العربية على المدى البعيد.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

- توسيع مفهوم الأمن القومي ليشمل الأمن الغذائي، تماماً كما أن جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) جعلت من المتحتم تضمين الأمن الصحي في المفهوم الأوسع للأمن القومي.

ويرتبط بذلك ضرورة تبني سياسات، وطنية جماعية، لتأمين الغذاء، ويشمل ذلك: تنويع مصادر استيراد المواد والسلع الغذائية الاستراتيجية، والإسراع بتأسيس مشاريع زراعية مشتركة، عبر الاستفادة من تمتع دول عربية عدة بمزايا تنافسية في هذا الخصوص، من حيث توافر مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية و/ أو القابلة للاستصلاح بكلفة معقولة، إضافة إلى تطوير البحث العلمي في المجال الزراعي لتحسين جودة الإنتاج ومضاعفته.

- دعم إنشاء صندوق عربي لطوارئ الأمن الغذائي، لمواجهة الأزمة الحالية والأزمات المستقبلية، والعمل على إحياء مشاريع زراعية رائدة في هذا المضمار، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: التجربة السعودية في زراعة القمح محلياً.

سابعاً ـ خلاصات استراتيجية:

- أظهرت «الأزمة/ الحرب» في أوكرانيا الدور المتعاظم والحيوي للموارد الطبيعية، لاسيما مصادر الطاقة (الغاز والنفط) كسلاح جيواستراتيجي، وذلك على النحو الذي بدا جلياً، سواء من جانب روسيا التي هددت بوقف خط أنابيب «سيل الشمال٢، أو نورد ستريم-٢» لنقل الغاز لأوروبا، أو من خلال استخدام الغرب لحظر واردات الطاقة من موسكو، كإجراء عقابي لها على غزوها لأوكرانيا.
- كرّست الأزمة كون القوة بمكوناتها، الصلبة والناعمة هي التي تحكم العالم، فقد تجسَّدت واستُخدمت في هذه الأزمة صورٌ من القوة متعددة الدرجات ومتنوعة الأشكال، حيث تم حشد القوى الناعمة، مثل الإعلام ووسائله الجديدة، والرياضة، فضلاً عن العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية، لاسيما من جانب الغرب ضد روسيا.
- ستظل القوة الصلبة أو العسكرية، هي التي تفرض الأمر الواقع في السياسة الدولية، ما يعني أن العالم يتجه نحو (عسكرة العلاقات الدولية).
- غياب الحروب بالوكالة التي كانت سائدة إبان الحرب الباردة، مع تدخل القوة الكبرى ذاتها بمواجهة عسكرية ضد الدول الصغرى.
- الحضور الكثيف العلني والمباشر، للمرة الأولى، لأسلحة الدمار الشامل في الصراع الدولي، بدءاً من تهديد روسيا باستخدام السلاح النووي، حين وضعت قوة الردع النووي في حالة تأهب مع بداية الغزو، مروراً

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

باتهام موسكو لأوكرانيا وأمريكا بتطوير أسلحة بيولوجية، وصولاً إلى ما أعلنه حلف شمال الأطلسي «الناتو»، من قلق ومخاوف من استخدام روسيا للأسلحة الكيماوية في أوكرانيا ضد المدنيين، على غرار الحالة السورية.

- زعزعة الثقة في هياكل النظام الدولي الراهن، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، حيث باتت «القوة فوق الحق».

لقد أثبت النظام الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، أنه يزداد ضعفاً في وجه الأزمات التي شهدناها حديثاً في سورية، وليبيا، واليمن، وأخيراً أوكرانيا، وذلك بحسب وصف رئيس مالطا في تعليقه على الحرب الروسية في أوكرانيا[٢٥].

٢٥- حوار مع جريدة «الجريدة» الكويتية، ١٥/ ٣/ ٢٠٢٢م.
https://www.aljarida.com/articles/1647276061161015700/

خاتمة:

إن الدرس الاستراتيجي الأهم من الأزمة الأوكرانية الحالية، بالنسبة للدول الصغيرة في النظام الدولي الراهن هو: ضرورة تأمين الاستقلالية الاستراتيجية في علاقات الشراكة، والتحالف مع القوى الدولية الكبرى، وامتلاك قوة وقدرة ذاتية، وعدم الاكتفاء بالحليف القوي؛ حتى وإن كان دولة عظمى؛ لأن هذا الحليف لن يُغامر، بأي حال من الأحوال، بالدخول في مواجهة عسكرية أو غير عسكرية مع قوة دولية، أو حتى إقليمية، من أجل الحلفاء الأصغر أو الأضعف، إذ أن المحدد الحاكم للحليف القوي الحامي هو مصالحه القومية.

بل حتى، وإن تحرك هذا الحليف الكبير لحماية الحلفاء الأقل، فإنه سوف يبتزهم إلى أقصى حد ممكن، وربما بشكل غير متوقع أو متصور على الإطلاق..

إذن تبقى القاعدة الذهبية لعلاقة تحالف سوية بين حلفاء صغار أو ضعفاء مع حليف قوي، جوهرها، هي: «قدرتك.. قوتك».

وتُظهر الخبرة المعاصرة، أن هناك حلفاء للولايات المتحدة تحديداً من الدول المتوسطة أو الصغيرة، لديها مستوى عالٍ من الوعي الاستراتيجي، بما يجعلها لا تركن كلياً إلى مظلة الحماية الأمريكية، لكنها تصوغ استراتيجيتها الوطنية من منطلق تعظيم القدرة الذاتية، بحيث يكون التحالف مع

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

واشنطن مكملاً لهذه القدرة، وليس بديلاً عنها أو وحيداً بدونها. وترى هذه الدول الحليفة أن الاعتماد التام على الحماية الأمريكية لن يجدي نفعاً، ما لم يكن هناك قوة ذاتية تشكل الأساس لحفظ الأمن الوطني.

ومن الأمثلة البارزة لهذه الفئة من الحلفاء، كل من: اليابان، وكوريا الجنوبية، واستراليا، وجميعها حرص على الاحتفاظ بقدرات نووية، دون امتلاك السلاح الذري، أي إنها دول «عتبة نووية» أو «كمون نووي»، رغم أنها تتمتع بحماية المظلة النووية الأمريكية من خصومها الإقليميين الحاليين والمحتملين.

قائمة المراجع

أولاً ـ المراجـــع العربية.

ثانياً ـ المراجع الأجنبية.

أولاً ـ المراجـع العربية:

أ)- الدوريات العلمية:

- أبوطالب، حسن:» توسيع الناتو ومستقبل الأمن الأوروبي»، مجلة «السياسة الدولية، يوليو ١٩٩٧م، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- الشيخ، نورهان: «العلاقات الروسية - الأورو أطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية»، مجلة «السياسة الدولية»، أكتوبر ٢٠٠٧م، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

ب) - وكالات الأنباء والصحف والمواقع الإلكترونية:

- بوريل، جوزيب، الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية: حرب بوتين تتمخض عن أوروبا الجيوسياسية، جريدة «الجريدة» الكويتية، ٧/ ٣/ ٢٠٢٢م:
https://www.aljarida.com/articles/1646576398914456500/
- هلال، علي الدين: « من تعقيدات الأزمة الأوكرانية»، موقع «العين الإخباري»، ٢١/ ٢/ ٢٠٢٢م:
https://al-ain.com/article/complexities-ukrainian-crisis-
https://al-ain.com/article/collapse-unipolar-world-

https://www.dw.com/ar/dw-%D8%AA%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%82-%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D9%85%D8%A8%D8%B1%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D9%84%D8%B4%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7/a-60919960

https://www.bbc.com/arabic/60700582-

- جريدة «الجريدة» الكويتية، ١٥/ ٣/ ٢٠٢٢م.
- موقع «روسيا اليوم» الإخباري، ووكالة «رويترز» للأنباء، ٥/ ٤/ ٢٠٢٢م.
- وكالة الأنباء الفرنسية (ا.ف.ب): ٢٢/ ٣/ ٢٠٢٢م.
- وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) ووكالة الأنباء الفرنسية (ا.ف.ب)، ١٥/ ٣/ ٢٠٢٢م.
- وكالة الأنباء السعودية (واس)، ٢٥/ ٢/ ٢٠٢٢م.
- وكالة الأنباء الفرنسية (ا.ف.ب)، ٩/ ٣/ ٢٠٢٢م.
- وكالة الأنباء الفرنسية (ا.ف.ب)، ١٢/ ٤/ ٢٠٢٢م.
- وكالة الأنباء الفرنسية (ا.ف.ب)، ١٢/ ٣/ ٢٠٢٢م.
- وكالة «رويترز» للأنباء، ٢٠/ ٣/ ٢٠٢٢م.

ثانيًا. المراجع الأجنبية:

- http://www.amis-outlook.org/news/detail/en/c/342591/
- https://www.fao.org/giews/food-prices/ar/
- https://www.fao.org/3/ni778ar/ni778ar.pdf
- https://www.fao.org/in-focus/ar
- Fischer, Joschka ," How the Ukraine War Must Remake Europe","project-syndicat", Mar 28, 2022, https://www.project-syndicate.org/commentary/eu-strengthen-geopolitical-influence-in-response-to-ukraine-war-by-joschka-fischer-2022-03?barrier=accesspaylog
- Foregin Policy: Putin's War Has Middle Eastern Countries Hedging Their Bets, https://foreignpolicy.com/2022/03/04/russia-war-ukraine-middle-east-iran-nuclear-deal/
- https://www.globalsanctionsdatabase.com
-https://www.imf.org/ar/News/Articles/2022/03/15/blog-how-war-in-ukraine-is-reverberating-across-worlds-regions-031522
- https://www.japantimes.co.jp/news/2022/04/16/national/japan-defense-spending-ldp-2
-https://www.lepoint.fr/debats/fukuyama-il-est-tout-a-fait-possible-que-poutine-ait-commis-une-gaffe-monumentale-28-02-2022-2466410_2.php

- Morrison ,James W., Nato expansion and Alternative Future Security Alignments, (Washington DC:. Institute For . Notional Strategic Studies, Mc Nair Paper 40, April 1995.
- Nye ,Joseph S.:" Would the US nuclear umbrella have protected Ukraine from Putin?", "The Strategist", Australian Strategic Policy Institute (ASPI), 3 Mar 2022, https://www.aspistrategist.org.au/would-the-us-nuclear-umbrella-have-protected-ukraine-from-putin
- Walt, Stephen M.:" It's Time to Fold America's Nuclear Umbrella", "Foreign Policy" Magazine, March 23, 2021, https://foreignpolicy.com/2021/03/23/its-time-to-fold-americas-nuclear-umbrella

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

قواعد النشر في سلسلة تقارير تقدير موقف يصدر شهرياً

- أن يكون موضوع **تقرير تقدير موقف** معنياً بقضية راهنة أو مستجدة تواجه دولة الكويت أو دول منطقة الخليج والجزيرة العربية.
- ألا تقل عدد صفحات التقرير عن (١٥) صفحة (٣٧٥٠ كلمة).
- أن توضع الهوامش والمصادر العلمية والمراجع وفق المعايير البحثية المعتمدة.
- يمنح الباحث (١٠) نسخ من الإصدار.
- يمنح الباحث مكافأة مالية مقدارها (١٥٠ دينار كويتي).